آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي

أ. عيسى نصر محمد صالحين - كلية الموارد البشرية زلطن – جامعة صبراتة.

Mechanisms For Making and Implementing Russian Foreign Policy Decisions

A.ESSA NASSR MOHAMED SALHEN

Abstract

The last three decades have marked a period of reshaping the international system, in which major powers competed for global leadership. This shifted from a bipolar system to a unipolar system, in which the United States represented the sole dominant superpower on the international scene after the fall of the Soviet Union.

However, attempts to change the unipolar pattern of the international system have recently emerged, accompanied by Russia's desire to restore its position and role in the international system and weaken American hegemony in the international arena as a whole. Through its wise management of its foreign policy, Russia has become a major player on the international scene, shaping international relations. The formulation and implementation of Russian foreign policy requires a thorough understanding of the mechanisms through which Russian foreign policy is formulated.

Through this article, we have attempted to explore these mechanisms, albeit in a simplified form, that contribute to the formulation and implementation of Russian foreign policy. The first axis focused on studying the internal determinants of the Russian environment, whether physical, such as Russia's geographic, economic, demographic, and military determinants, or moral, such as those related to Russian identity and culture, as well as the role of informal actors and institutions influencing Russian foreign policymaking. The second axis focused on studying the official bodies involved in Russia's foreign policymaking process, including the government of the Russian Federation and the legislative branch of the Russian Federation. The third axis focused on the means of implementing foreign policy, namely diplomatic, economic, and military means.

الملخّـــص:

شكّلت العقود الأخيرة مرحلة إعادة صياغة النظام الدّولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمي الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي ظهرت مؤخرًا مترافقة مع رغبة رُوسيا في استعادة مكانتها ودورها في النّظام الدّولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل، وبفعل إدارتها الحكيمة لسياستها الخارجية اصبحت روسيا لأعبا رئيسيا على الساحة الدولية في تشكيل العلاقات الدولية، فصناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي يتطلب فهم دقيق للأليات التي يتم من خلالها صناعة القرار الخارجي الروسي.

فمن خلال هذا المقال حاولنا أن نستكشف هذه الأليات ولو بشكل مبسط على هذه الأليات التي تشارك في صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي.

فكان المحور الأول: مهتم بدراسة المحددات الداخلية للبيئة الروسية سواء منها المادية مثل المحدد الجغرافي والاقتصادي والديموغرافي والعسكري لروسيا، أو المعنوية ومنها المتعلقة بالهوية والثقافة الروسية وكذلك دور الفواعل والمؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات الخارجية الروسية، وأما المحور الثاني: فكان تركيزه على دراسة الأجهزة الرسمية المعنية بعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي الروسي. منها حكومة الاتحاد الروسي والسلطة التشريعية للاتحاد الروسي، والمحور الثالث: أهتم بوسائل تنفيذ السياسة الخارجية وهي الدبلوماسية والاقتصادية والوسائل العسكرية.

الـمـقـدمـة:

تُعدّ السياسة الخارجية لأية دولة تعبيرًا عن مصالح دائمة تأكيدًا لبديهية من بديهيات السياسية بأنه ليس هنالك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة وكذلك الإفادة من الظروف المتغيرة بعبارة أخرى أن السياسة الخارجية لأية دولة تمزج بين هذين العنصرين عنصر الاستمرار العائد للإستراتيجية من طبيعة علاقاتها الدولية وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد يكون من بينها تغير الشخصيات الموجهة لهذه السياسة.

إن السياسة الخارجية هي عملية سياسية قوامها تحديد قواعد التعامل مع مختلف المتغيرات والظواهر الداخلية والدولية الراهنة والمحتمل وقوعها باتخاذ القرارات

والمواقف والإجراءات التي يراها ممثلو الأجهزة الرسمية بالدول ضرورية وذلك بحسب ما تمليه الطبيعة الظرفية والوضعية القائمة التي تحتم عليهم التدخل في الشأن الدولي وذلك إما بدافع التوقي أو للمحافظة على مصالح حيوية أو لتعزيز مكاسب قد تكون ذات صبغة وطنية أو إقليمية أو دولية.

ومن بين الدول التي لها سياسات خارجية نشيطة روسيا التي تعد وريثة الإتحاد السوفيتي بحكم حجمها وقوتها مقارنة بباقي الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفيتي، وأهمية ما ورثته روسيا عن الإتحاد السوفيتي خاصة في ما يتعلق بالشخصية القانونية للاتحاد من خلال العضوية الدائمة لروسيا بمجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة والتمثيل الدبلوماسي للاتحاد السوفيتي في مختلف دول العالم، اضافتا الى المجال الجغرافي الشاسع والقوة البشرية والترسانة النووية الهائلة التي جعلت من روسيا ثاني اكبر قوة عسكرية تمتلك قدرات ردع نووي استراتيجي بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على التساؤلات الآتية: -

1- ماهي الأجهزة الرسمية المعنية بصناعة القرار الخارجي الروسي؟

2- ماهي المحددات الداخلية المتصلة بالبنية الداخلية للدولة الروسية؟

3- ماهي الأجهزة الرسمية التي تعتمدها الدولة الروسية في تنفيذ قراراتها الخارجية؟

فرضيات البحث:

إنّ طرح إشكالية كيف يصنع القرار الخارجي الروسي، وماهي الأجهزة الرسمية التي تعتمدها الدولة الروسية في تنفيذ قراراتها الخارجية، يحتم علينا وفي سياق الإجابة عن تلك الإشكالية معرفة العوامل والمؤثرات الأساسية التي لجأت إليها واعتمدتها الدولة الروسية، وللإجابة على هذه التساؤلات يجب العودة إلى الدستور الروسي الذي عرف في 12 ديسمبر 1993 استفتاء عام وقع بموجبه إدخال جملة من التنقيحات القانونية على مواد الدستور التي أسهمت في الرفع من صلاحيات الرئيس بالمقارنة مع الصلاحيات التي تم اسنادها لكل من الحكومة والسلطة التشريعية بمجلسيها المجلس الأعلى (مجلس الفيدرالية) ومجلس الدوما (مجلس الدولة) والسلطة القضائية، حيث أصبح يعد رئيس الإتحاد الروسي في ظل التنقيحات التي أدخلت على الدستور سنة 1993 مركز الثقل في النظام السياسي والموجه العام للدولة في كافة القطاعات وخاصة النشاط الخارجي.

أهـــداف البحث:

1- التعرف على الأجهزة الرسمية المعنية بصناعة القرار الخارجي الروسي.
2- معرفة المحددات الداخلية المتصلة بالبنية الداخلية للدولة الروسية.
3- التعرف على الأجهزة الرسمية التي تعتمدها الدولة الروسية في تنفيذ قراراتها الخارجية.

أهمية البحث:

توجد عدة أسباب تؤكد على أهمية البحث في آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي:

فهم دوافع السياسة الروسية وأولوياتها: من خلال دراسة آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي، يمكننا الحصول على رؤية أفضل حول الدوافع والأهداف التي تقود روسيا في سياساتها الخارجية، هذه المعرفة ضرورية لفهم وتوقع تحركات روسيا على الساحة الدولية.

التنبؤ بالسلوك الروسي المستقبلي: إن تحليل الأليات والعوامل المؤثرة على صنع السياسة الخارجية الروسية يساعد في التنبؤ بالتوجهات والمواقف المستقبلية لروسيا في قضايا السياسة الخارجية، هذه القدرة على التنبؤ تعزز قدرة الفاعلين الدوليين الآخرين على التخطيط والتعامل مع روسيا.

تقييم الفرص والتحديات: دراسة آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي، تساعد على تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها روسيا في علاقاتها الدولية، هذه المعرفة مهمة لصياغة استراتيجيات فعالة للتعامل مع روسيا.

فهم التغيرات والتطورات في توجهات السياسة الخارجية الروسية: العوامل المؤثرة على صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي ليست ثابتة بل تتغير بمرور الوقت، لذلك دراستها تساعد على فهم التحولات والتطورات في توجهات السياسة الخارجية الروسية.

بشكل عام، فإن البحث في آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي يساهم في تعزيز فهم دوافع وسلوك روسيا على الساحة الدولية، وتقييم الفرص والتحديات المرتبطة بها، مما يمكن الفاعلين الدوليين الآخرين من التخطيط والتعامل بشكل أكثر فعالية.

بناء على ما سبق وللوقوف على توضيح آليات صناعة وتنفيذ القرار الخارجي الروسي، فإن هذا البحث سيتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية، والمحور الثاني: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية، والمحور الثالث: الأجهزة الرسمية المعنية بعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي الروسي:

المحور الأول - المتغيرات والمحددات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية:

يتمحور هذا المحور حول معالجة المتغيرات والمحددات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية وتشمل هذه المحددات مجموعة من العوامل والظروف التي تضع الإطار العام والحدود التي يتصرف في نطاقها صانعوا القرار والمقصود بالمحددات "حركة الأفعال والمسببات المؤثرة في الموقف والتي بتفاعلها تشكل ظرفه والذي يكسب صفات هذه المتغيرات بحسب قوة تأثير ومساهمة كل متغير فيه، والتي تكون مساهمتها اما بشكل تلقائي مستجيب للواقع الذي يمسه الموقف أو بشكل إرادي متعمد صادر عن أطراف الموقف أو التي لها مصلحة فيه [1]

قد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها وفي نفس الوقت فان هذه المحددات هي التي تسهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

دأب بعض الباحثين في علم العلاقات الدولية على حصر عوامل قوة الدولة في المجال الدولي في قوائم تختلف في العدد والتسميات من باحث إلى آخر وذلك دون محاولة جدية لتصنيفها في ضوء معايير معينة لاقتراح صيغ نظرية محددة، وهنالك شبه إجماع لدى أغلب المختصين في علم العلاقات الدولية حول مجموعة من العوامل التي تشكل محددات لقوة سياسة الدولة على مستوى الساحة الدولية وأهم هذه المحددات هي:

المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد الديمغرافي، المحدد الاستخباراتي والمحدد العسكري، هذه العوامل يمكن تصنيفها ضمن إطار عام وهي المحددات الداخلية المادية والتي تكملها المحددات الداخلية المعنوية والمحددات الخارجية أو الدولية لتشكل هذه المحددات في مجملها إطار لدراسة المؤثرات في عملية صناعة السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول - المحددات الداخلية:

هي محددات تفرزها البيئة الداخلية للدولة الروسية أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى، وتشمل هذه المحددات

نوعين: محددات داخلية بنيوية (ماديـــــة) ومحددات داخلية معنوية، وهما نوعان من المحددات يسهمان بطريقة مباشرة وغير مباشرة في بلورة وتحديد القرارات والمواقف الخارجية لروسيا الإتحادية.

الفرع الأول ـ المحددات الداخلية البنيوية (المادية):

هذه المحددات مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي للدولة، وتشمل كل من المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد الديمغرافي، المحدد الاستخباراتي، المحدد العسكري.

1ـ المحدد الجغرافـــــي:

الموقع الجغرافي لروسيا الإتحادية: تعدّ روسيا من أكبر الجمهوريات المشكّلة للاتحاد السوفيتي، حيث كانت تشكل ثلاثة أرباع مساحته ونصف سكانه يمتد إقليم روسيا الإتحادية من البلطيق غربا حتى شواطئ المحيط المتجمد شمالا وإلى منغوليا الشعبية جنوبا. ويتضمن الموقع القاري لروسيا عديد نقاط القوة حيث يتيح لها العديد من المزايا الإستراتيجية ولكنه ليس مثاليا من ناحية السيطرة والنفوذ حيث إن روسيا لا تستفيد من مزايا البحار والموانئ المطلة على المياه الدافئة والاتصال بالعالم الخارجي [2].

أشار ماكيندر في كتابه :" المثل الديمقراطية والواقع " إلى الموقع المفصلي لروسيا الإتحادية الذي اسماه بالمحور الجغرافي للتاريخ، حيث أكد على الأفضلية الإستراتيجية التي تتمتع بها روسيا ككتلة هائلة تنطبق مع اوراسيا، صاغ ماكيندر القانون الجيوبوليتيكي التالي الذي يعتبر أن من يسيطر على اوروبا الشرقية يسيطر على قلب الأرض ومن يسيطر على قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، تدل هذه الثلاثية من الناحية السياسية على اعتراف ماكيندر بالدور القيادي لروسيا حيث كتب في هذا السياق" تحتل روسيا في العالم موقعا استراتيجيا مركزيا هو الموقع الذي ينسب إلى المانيا في أوروبا فبإمكانها أن تسددّ ضربات وتستقبلها في الوقت نفسه من كافة الاتجاهات باستثناء الشمال والتطور النهائي لحركتها والمرتبط بالسكك الحديدية ليس إلا مسألة وقت".[3].

بالإضافة إلى ذلك يتصل موقع روسيا الإتحادية اتصالا مباشرا بالمجال الجيوبوليتيكي الجنوبي الذي تشكله جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، يتم هذا الاتصال عن طريق جمهورية كازاخستان ذات الحدود الطويلة مع روسيا الإتحادية بالإضافة إلى أن روسيا تتشاطئ بحر قزوين مع كل من تركمنستان وأذربيجان وكازخستان.

إن الاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الإتحادية بالجمهوريات الإسلامية يلعب دورا كبير في التوجه الروسي جنوبا بحيث يقدم لروسيا العديد من المزايا الإستراتيجية ويسمح لها بالتعامل مع تلك الجمهوريات كمجموع جيوبولتيكي اقليمي " ensemble géopolitique" نظرا لانتماء جمهوريات آسيا الوسطى الخمس الى اقليم جغرافي واحد، مما يسهل تجسيد مختلف مشاريع الربط الروسية لتلك الجمهوريات من خلال مختلف الأطر التعاونية بالإضافة الى تسهيل وضعها تحت التأثير الروسي عن طريق استراتيجية كبرى موحدة. ، وأما من ناحية المشاريع الروسية سواء كانت منها في المجال الأمني او الاقتصادي فهي سهلة التجسيد وقليلة التكاليف نظرا لقرب المجال الجغرافي من روسيا الإتحادية وغياب عوائق تعيق التواصل بين المركز والأطراف.

2- المحدد الاقتصادي:

يكتسي المحدد الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وفي سلوك صانعي القرارات فيها لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها بل ويعتبر الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة[4]، ويشمل المتغير الاقتصادي الموارد الاقتصادية التي تضم الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة و الموارد النووية والمعادن والمواد الغذائية والمواد الزراعية وثانيا مستوى النمو الاقتصادي والصناعي ويقصد به المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية، كما يعد التقدم التكنلوجي من العناصر الدامغة لتحسين القدرات الإنتاجية و الصناعية لدول على اعتبار أن له تأثير مباشر في تحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي[5].

هذه العناصر تكمل بعضها البعض لتشكل في النهاية ركيزة يعتمد عليها صانع القرار في السياسة الخارجية حيث تمثل له ورقة ضغط وأداة للمناورة السياسية بإمكانه استعمالها كلما اقتضت الحاجة لذلك.

عرفت روسيا الاتحادية عبر التاريخ فترات ازدهار للاقتصاد انعكس بصورة إيجابية على السياسة الخارجية لها بشكل دعم معه حضورها ومكانتها على مستوى الساحة الدولية، وفترات أخرى من الركود والضعف ادت الى تدهور الأوضاع الاجتماعية الداخلية لموسكو وتقهقر سياستها الخارجية ومكانتها داخل المجتمع الدولي، وقد قام بوتين عند تسلمه السلطة في مارس 2000 بمحاربة الفساد الإداري و المافيا المالية [6] وإجراء إصلاحات اقتصادية قامت على قاعدة المزج بين الإرث الاشتراكي والمبادئ الرأسمالية فضلا عن تعميق علاقات الشراكة والتعاون مع عديد دول العالم و خاصة

الأصدقاء القدامى للاتحاد السوفيتي وهم الصين والهند وإيران هذا إلى جانب إحكام التصرف والسيطرة على القطاع النفطي ودعم وتطوير الصناعات العسكرية و تشجيع الملكية الخاصة .

يؤكد بوتين في العديد من تصريحاته بأن تحرير الكيانات الاقتصادية الصغيرة أي الأقاليم التابعة لروسيا من شأنه أن يقلص نفقات الدولة ويؤدي إلى الرفع من إنتاجها الاقتصادي إلى جانب ذلك قام بوتين خلال الولاية الرئاسية الأولى له بتشجيع المواطنين على شراء الأراضي الزراعية والاتجاه نحو خوصصة الريف.

ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة الروسية، اجراءات طارئة تمثلت في دعم القطاعات الاقتصادية المهمة وذات الأولوية وامدادها بالقروض اللازمة وتخفيف الضرائب عند الإنتاج [7].

3ـ المحدد الديمغرافي:

يلعب المحدد الديمغرافي دور هام في توجيه النشاط الخارجي للدول ويحظى هذا المحدد باهتمام بحثي مشترك من قبل جلّ علماء العلاقات الدولية لعدة اعتبارات منها، أن السكان يشكلون القوة القومية للدولة والعصب اللازم زمن الحرب ولإدارة الأجهزة المدنية للدولة. كما أن كيفية تركيب وإعداد السكان وتنوعهم من حيث الأصول العرقية والدينية كلها عوامل تؤثر في قوة الدولة وبالتالي في سياستها الخارجية.

في نفس هذا السياق عرفت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي تراجع مطرد في عدد سكانها كنتيجة للأوضاع الاجتماعية، وعدم الاستقرار السياسي الذي ساد البلاد خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل هذا التراجع ما يقارب 700 ألف نسمة سنويا بشكل كان لهذا التراجع تداعيات مباشرة على الاقتصاد والأمن الروسي كنتيجة لما يعنيه هذا النقص الحاد في عدد السكان من نقص في اليد العاملة والأفراد العاملين بالقوات المسلحة والجيش الروسي.

4ـ المحدد العسكري:

يمثل المحدد العسكري إلى جانب المحددات الأخرى الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية عنصرا آخر من العناصر المؤثرة في صنع السياسة الخارجية لروسيا وذلك لعدة اعتبارات منها:

أولا: إن القوة العسكرية هي عامل أساسي تعتمد عليه الدول في حماية وصون وحدتها الترابية ومصالحها الداخلية والخارجية زمن الحرب والسلم.

ثانيا: تعدّ القوة العسكرية المتصلة بالجانب الكمي والنوعي على غرار امتلاك السلاح النووي ورقة ضغط ورادع معنوي قد تستخدمه السلطات السياسية لبعض الدول لتحقيق أهداف تتصل بسياستها الخارجية إزاء الوحدات الدولية الأخرى.

ثالثا: تمثل القوة العسكرية أداة متممة للدبلوماسية الخارجية لأن اللجوء إليها لايزال يشكل أحد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسية الدولية دائما.

يعتبر العديد من الباحثين السياسيين أن التطور العسكري يعدّ من بين أبرز العوامل الأساسية الدالة على قوة الدولة ومقوم ضروري يساعد الدول في تنفيذ أجنداتها المتصلة بالسياسات الخارجية التي تصنعها كل دولة لنفسها ومن بين الدول التي تمتاز بضخامة اسطولها الحربي والعسكري "روسيا" حيث يمكن ملاحظة قوتها العسكرية في المجال الدولي [8].

الفرع الثاني ـ المحددات الداخلية المعنوية:

خول الدستور الروسي اثر الاستفتاء العام الذي تم سنة 1993 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في توجيه السياسات العامة لدولة في كافة القطاعات وخاصة منها النشاط الخارجي، وتعود أسباب إسناد الرئيس الروسي لهذه الصلاحيات على حساب السلطات الأخرى الممثلة في كل من الجهازين الحكومي والتشريعي للظرفية التاريخية التي مرت بها روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، حيث فرضت هذه المرحلة الانتقالية عند بداية التسعينات تخفيف الثقل البيروقراطي من خلال تقليص عدد الأجهزة المشاركة في عملية صنع القرار بهدف ربح الوقت في عملية إعادة البناء الداخلي وتجاوز المعارضة الداخلية التي يمكن أن تشكل ثقلا بيروقراطيا على صانع القرار في السلطة التنفيذية.

ورغم محدودية تأثير مختلف المحددات الداخلية المعنوية في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية بالمقارنة مع الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الروسي في هذا المجال إلا أنها تظل تساهم أيضا في بلورة إدراكات صانع القرار الخارجي حول أولويات وأفضليات النشاطات الخارجية لموسكو بما يراعي ويخدم مصالحها الداخلية والخارجية، ويمكن تقسيم المحددات الداخلية المعنوية لروسيا الإتحادية بحسب طبيعتها ودرجة وقوة تأثيرها الى صنفين: محددات داخلية معنوية متصلة بالهوية والثقافة الإستراتيجية الروسية، ومحددات داخلية معنوية متصلة بالفواعل والمؤسسات غير الرسمية.

1-المحددات الداخلية المعنوية المتصلة بالهوية والثقافة الإستراتيجية الروسية:

هذه المحددات لها دور هام في توجيه النشاط الخارجي للدولة الروسية وفي السلوك الخارجي للقائمين عليها وتشمل كل من

أ ـ **الهوية الروسية:** ظهرت روسيا كشخص قانوني في العلاقات الدولية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي في أواخر ديسمبر عام 1991، وعاصمتها موسكو وهي عبارة عن دولة فيدرالية تضم إحدى وعشرين جمهورية فيدرالية منها التتار والشيشان وثلاثة أقاليم وتسع وأربعين منطقة وعشر مقاطعات مستقلة إضافة إلى منطقة يهودية مستقلة ومدينتين فيدراليتين "موسكو وسان بطرسبورغ".

تجد السياسة الخارجية تجاه دول الجوار جذورها في الخصائص المجتمعة للشعب الروسي الذي يلعب دورا كبيرا في تعريف ماهية المصالح القومية الروسية، بحيث يوضح لصانع القرار الاتجاهات النقلية «tendances lourdes» والثابتة في الفكر الإستراتيجي والتي من الصعب على صانع القرار الخارجي الحياد عنها.

ب ـ **الثقافة الإستراتيجية الروسية:** تتمثل الثقافة الإستراتيجية الروسية في جملة من الثوابت المحددة للتوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الروسية التي تشكلت بمرور الزمن والتي يجب على صانع القرار اخذها بعين الاعتبار وعدم الحياد عنها لأنها تعدّ من الثوابت الثقافية المستمدة من الشخصية الوطنية للدولة الروسية لكن يبقى لصانع القرار هامش للمناورة في ظل المتغيرات الثانوية والضوابط الفرعية بحيث يمكن له ان يعدل سياسته الخارجية حسب تصوراته وتماشيا مع الظروف الزمانية والمكانية الداخلية والإقليمية والدولية.

2- الفواعل والمؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات الخارجية:

تسهم الفواعل والمؤسسات غير الرسمية في بلورة الإدراكات والتصورات العامة المتصلة بأفضليات وأولويات القرارات والمواقف الخارجية لموسكو حيث لاتقف عملية صناعة القرار الخارجي عادة عند الحدود الرسمية والقانونية للنظام السياسي وإنما هنالك أيضا وفي المقابل دور المجتمع بما يحتوي عليه من فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية تعمل من أجل تحقيق مصالحها وتدفع باتجاه تنفيذ مطالبها وبالتالي فإن دور هذه الفئات والقطاعات يكون بمثابة عامل ضغط ورقابة على مؤسسات النظام السياسي لأجل تحفيز هذه الأخيرة من أجل تحقيق أهدافها فتكون بذلك هذه المؤسسات غير الرسمية جهة الاتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع للنظام السياسي والسعي نحو تحقيقها من خلال

التأثير في عمل المؤسسات الرسمية، ومن ابرز الفواعل والمؤسسات غير الرسمية المؤثرة في صنع السياسات الخارجية للدول نذكر، أولا: الرأي العام، ثانيا: جماعات الضغط، وثالثا: الأحزاب السياسية، لكن يختلف تأثير هذه الفواعل والمؤسسات غير الرسمية في عملية صناعة السياسات الخارجية للدول بالنظر، أولا: الى طبيعة النظام السياسي القائم، وثانيا: للصلاحيات المخولة دستوريا لمسؤولي ورؤساء السلط التنفيذية بالدول.

المحور الثانـــــي ـ الأجهزة الرسمية المعنية بعملية صنع واتخاذ القرار الخارجي الروسـي :

تتم عملية صناعة السياسة الخارجية عموما ضمن مؤسسات وهياكل مختلفة وعن طريق قوى معينة تشكل في مجملها بنية أساسية لإدارتها، ويقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية ترتيب معين للعلاقات والأدوار بين الافراد والمؤسسات العامة المسؤولة عن اتخاذ القرار وبالذات نظام السلطة المسؤولة عنه في السياسة الخارجية "[9]، وتتمثل مختلف الأجهزة الرسمية المعنية بصنع واتخاذ القرار الخارجي الروسي كلا حسب ما خوله الدستور من صلاحيات في:

1ـ حكومة الإتحاد الروســـي: تمارس حكومة الإتحاد الروسي السلطة التنفيذية في الإتحاد، وتتألف من رئيس حكومة الإتحاد الروسي ونائب رئيس حكومة الإتحاد والوزراء الاتحاديين. يقوم رئيس الإتحاد الروسي بتعين رئيس الحكومة لكن يشترط في ذلك موافقة مجلس الدوما كما انه ينفرد بتعيين وإقالة نائب رئيس حكومة الإتحاد الروسي والوزراء الاتحاديين وفقا لمقترحات رئيس الحكومة. وحددت المادة 114 من الدستور الروسي صلاحيات الحكومة الإتحادية التي هي تنفيذية في معظمها وتتمثل أساسا في:

أـ صياغة الميزانية الإتحادية وعرضها على مجلس الدوما وتنفيذها وتقدم إلى مجلس الدوما تقريرا عن تنفيذ الميزانية الإتحادية كما تقدم إلى مجلس الدوما التقارير السنوية بشأن نتائج أعمالها بما في ذلك القضايا التي رفعها المجلس اليها.

ب- تكفل تطبيق السياسات المالية والائتمانية والنقدية الموحدة في الإتحاد الروسي

ج- تكلف تطبيق سياسة موحدة للدولة في مجال الثقافة والعلوم والتربية والصحة والضمان الاجتماعي والبيئة في الإتحاد الروسي.

د- تقوم بإدارة ممتلكات الإتحاد.

هـ- تتخذ التدابير لتامين الدفاع عن البلاد وامن الدولة وتنفيذ سياسة الإتحاد الروسي الخارجية.
و- تتخذ التدابير لضمان المشروعية والحقوق المدنية والحريات وحماية الممتلكات والنظام العام ومكافحة الجريمة.
ع- تمارس المهام الأخرى التي يوكلها اليها دستور الإتحاد الروسي والقوانين الإتحادية والمراسيم التي يصدرها رئيس الإتحاد الروسي.
ص- يحدد القانون الدستوري للاتحاد بإجراءات أنشطة حكومة الإتحاد الروسي"
بناء على ما تقدم نتبين بأن دور الحكومة في مجال صنع السياسة الخارجية الروسية يتمثل في تجنيد الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القرارات الخارجية التي تتم عبر صياغة الميزانية الاتحادية وعرضها على مجلس الدوما للمصادقة عليها من ثم تنفيذها.
إلا أنه وعلى الرغم من أهمية مختلف الصلاحيات التي أسندها الدستور الروسي للحكومة الاتحادية في مجال صنع القرارات الخارجية إلا أنها تظل صلاحيات محدودة بالمقارنة مع السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الاتحاد الروسي.

2- السلطة التشريعية للاتحاد الروسي: يمثل البرلمان السلطة التشريعية في الإتحاد الروسي ويتكون من مجلسين هما مجلس تمثيل الجمهوريات والمقاطعات أو ما يسمى (بمجلس الاتحاد او مجلس الفيدرالية). والثاني مجلس النواب أو ما يسمى بمجلس الدوما ولإقرار قانون لابدّ من موافقة المجلسين وموافقة رئيس الدولة عليه.

أ-المجلس الاتحادي (مجلس الفيدرالية) : يضم هذا المجلس في عضويته 178 شخصا يمثلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية والآخر يمثل السلطة التنفيذية المحلية [10].

ب-المجلس النيابي (مجلس الدوما) : هو المجلس الأدنى ويتكون من 450 عضوا ينتخب نصفهم من المرشحين الحزبيين المستقلين بالانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي بحدّ أدنى يقدر ب 5% على الأقل من اصوات الناخبين المصرح بها في حين توزع مقاعد النسب الباقية التي تحصل عليها الأحزاب الخاسرة على الأحزاب الفائزة وفق النسب المئوية التي حصل عليها كل حزب [11].

أما عن اختصاصات المجلسين فيتولى المجلس الفيدرالي الأمور المتعلقة بالفيدرالية ومنها الموافقة على استخدام القوات المسلحة والموافقة على تغيير الحدود بين الكيانات المكونة للاتحاد الروسي والموافقة على مراسيم رئيس الإتحاد الروسي المتعلقة بتطبيق

الأحكام العرفية وحالة الطوارئ ومن الصلاحيات الأخرى التي تقع ضمن ولاية مجلس الإتحاد او مجلس الفيدرالية الإعلان عن انتخابات رئيس الإتحاد الروسي وسحب الثقة من الرئيس وتعيين قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة العليا للاتحاد وتعيين وإقالة المدعي العام للاتحاد الروسي ونواب المدعي العام وتعيين نائب رئيس مجلس الحسابات ونصف مدققي الحسابات في مجلس الحسابات وإقالتهم[12].

3- رئيس الإتحاد الروســـــي: أسند الدستور الروسي لسنة 1993 سلطة قوية وصلاحيات واسعة لشخص الرئيس ما جعله اهم شخصية ضمن هيكل صنع القرار في النظام السياسي الروسي حيث تتمركز عملية صناعة القرار بين يديه ليعتبر بذلك الشخصية المحورية المكلفة بصياغة واتخاذ القرارات التي تهمّ الشأن الداخلي والخارجي للاتحاد الروسي، وحددت المادة 81 من الدستور الشروط العامة المتعلقة بطريقة انتخاب رئيس الإتحاد الروسي المتصلة بالأهلية القانونية الواجب توفرها في هذا الأخير والمدة المخصصة لكل ولاية رئاسية حيث تنص هذه المادة على ما يلي:"

1-ينتخب مواطنو الإتحاد الروسي رئيس الإتحاد الروسي لمدة ست سنوات [13] على أساس من الاقتراع العام الشامل والمتساوي والمباشر من خلال الإدلاء السري بالأصوات.

2-يمكن انتخاب أي مواطن من الإتحاد الروسي لا يقل عمره عن 35 سنة وأقام في الإتحاد الروسي على نحو دائم لمدة لا تقل عن 10 سنوات إلى منصب رئيس الإتحاد الروسي.

3-لايجوز لنفس الشخص أن يشغل منصب رئيس الإتحاد الروسي لأكثر من ولايتين على التوالي.

4-يحدد القانون الاتحادي إجراءات انتخاب رئيس الإتحاد الروسي" في نفس هذا السياق يعتبر رئيس الإتحاد الروسي على معنى المادة 80 الفصل الرابع من الدستور" رأس الدولة والكفيل والضامن لاحترام الدستور والحريات والحقوق الإنسانية والمدنية كما أنه ووفقا للإجراءات التي ينص عليها الدستور يتخذ التدابير اللازمة لحماية سيادة الإتحاد الروسي وسلامة واستقلال الدولة.

المحور الثالث - وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية:

تستخدم السلطات الروسية مجموعة من الوسائل لتحقيق الأهداف المتصلة بسياستها الخارجية حيث يمكن تقسيم هذه الوسائل حسب درجة وقوة تأثيرها، الى وسائل

دبلوماسية وأخرى اقتصادية وعسكرية.

1-الوسائل الدبلوماســـية: تعتبر الدبلوماسية احدى أهمّ الأدوات التي تعتمدها الدول لتحقيق اهداف سياستها الخارجية ويستوجب اقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول توفر جملة من الشروط وهي أولا أن تتمتع الدولتان الموفدة والمستضيفة بالشخصية القانونية الدولية، وثانيا ان تتبادل الدولتان الاعتراف فيما بينهما، وثالثا أن يعقد اتفاق بهذا الشأن بين الدولتين المعنيتين كما نصت على ذلك احكام المادة 20 من اتفاقية فينا التي تنص على أنه " تقام العلاقات الدبلوماسية وتنشأ البعثات الدبلوماسية بالرضا المتبادل".

وظفت روسيا الدبلوماسية في إدارة علاقاتها مع عديد الدول من بينها دول منطقة الشرق الأوسط وذلك في ظلّ التطورات المتلاحقة التي تشهدها هذه المنطقة حيث توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرفي مسؤولي دول المنطقة الى موسكو وذلك لأسباب عديد منها ازدياد الثقة لدى شعوب المنطقة بالدبلوماسية الروسية المتمسكة بقواعد القانون الدولي والتي اكدت على توجهها الجيوسياسي وأعلنت أنه على الولايات المتحدة الامريكية ان تتعامل مع روسيا وفق منطق الندّ للندّ.

هذا وقد نشطت الدبلوماسية الروسية في العديد من القضايا الشرق أوسطية من بينها الملف النووي الإيراني حيث وضعت الدبلوماسية الروسية قواعد ثابتة لا تحيد عنها، وهي: أولا عدم تأييدها التعامل العسكري مع الأزمة الإيرانية بأي شكل من الأشكال، وثانيا عدم تأييد السلطة الروسية فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية الشاملة ضد إيران بشكل يؤثر عن المصالح الاقتصادية الروسية معها، وكذلك رفضها لفرض حظر شامل على البرنامج النووي الإيراني [14].

بناء على ما تقدم نتبين أهمية الوسيلة الدبلوماسية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية لكن تبقى آليات أحكام التصرف والاستغلال فيها من مشمولات السلط التنفيذية الحاكمة بكل من الدولتين الموفدة والمستضيفة حيث يمكن لكلا منهما أن تتبنى نهج سياسي خارجي تشاركي يخدم ويراعي مصالح كل من الدولتين بما قد يؤدي معه إلى الرفع من مستوى التعاون الثنائي بينهما كما يمكن لكل من حكومة الدولتين الموفدة والمستقبلة أن تتبع نهج سياسي خارجي تسمو فيه المصالح الفردية والحسابات الإستراتيجية عن المصالح الثنائية المشتركة بما قد يؤدي معه إلى أحجام الدور الحيوي للوسيلة الدبلوماسية في خدمة الأهداف المزمع تحقيقها عبر السياسة الخارجية والتي قد تصل حدّ القطع النهائي للعلاقات الدبلوماسية بينهما.

2- **الوسائل الاقتصادية:** أسهم انتشار العولمة والاعتماد المتبادل في زيادة اهتمام الدول بالقطاع الاقتصادي باعتباره رافدا هاما يخدم على حدّ السواء المصالح الداخلية والخارجية لأي دولة، وتبرز أهمية الوسائل الاقتصادية في تحقيق الأهداف الخارجية كون هذه الوسائل تمكن الدول من تحسين معدلات نموها الاقتصادي عبر الرفع من حجم الاستثمارات الخارجية وزيادة مخزوناتها الوطنية من العملة الصعبة ورفع مستوى سعر صرف عملاتها الوطنية بالسوق العالمية.

وظفت روسيا هذه الوسيلة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط سوق هامة ذات طاقة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب اضافة الى تجارة الاسلحة والمعدات الحربية الثقيلة لذلك اهتمت روسيا بتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول المنطقة ؛ اذ كان العراق يمثل اكبر شريك تجاري لروسيا في المنطقة حتى الاحتلال الأمريكي عام 2003 حيث بلغت الديون الروسية للعراق 8 مليارات موروثة أغلبها من الإتحاد السوفيتي وتعود لصفقات بيع الأسلحة[15].

ولأجل دعم العلاقات الاقتصادية العربية الروسية تم توقيع اتفاقية في عام 2002 حول اقامة مجلس الاعمال الروسي العربي بين الغرفة التجارية الصناعية في روسيا الإتحادية والإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومن بين نشاطاته اقامة مجالس أعمال ثنائية وتنظيم جلسات ولقاءات ومنتديات أعمال وطاولات مستديرة في روسيا والبلدان العربية والعمل على تحليل ونشر المعلومات [16].

3- **الوسائل العسكريـــــة:** يحتم استحالة تحقيق أهداف السياسة الخارجية بالوسائل السلمية اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية خاصة عندما يتعلق الأمر بمتطلبات تهم الأمن القومي حيث تعتبر الوسيلة العسكرية الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة للدولة لكن هذه الأداة أو الطريقة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة تفوق المكاسب المحققة منها وهذا ما عكسه الوضع الروسي حيال الأزمة الأوكرانية التي فرضت على موسكو عقوبات ذات صلة بملف هذه الأزمة التي يعود تاريخ انطلاقتها الأولى الى يوم 21 نوفمبر 2013 إثر إعلان الحكومة الأوكرانية تجميد المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول اتفاقية الشراكة التي كان من المتوقّع أن يتم توقيعها أثناء قمة الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي في ليتوانيا المقررة يوم 28 و29 نوفمبر من نفس السنة.

حيث وفـور إعلان الحكومة عن قرارها خـرج آلاف مؤيدي التكامل مع الاتحاد الأوروبي إلى الشوارع العاصمة الأوكرانية كييف وبعض المدن الأخرى في البلاد معبرين بذلك عن غضبهم من هذا القرار الحكومي الذي تم اتخاذه.

وأعلن الرئيس فلاديمير بوتين في 19 نوفمبر 2013م أن الأوضاع في أوكرانيا لا تدعو إلى تدخل عسكري من جانب روسيا خلافا لما حدث في أوسيتا وأبخازيا عام 2008. إلا أن يانكوفيتش غادر بعد ذلك العاصمة كييف ثم غادر أوكرانيا متوجها إلى روسيا، وفي اليوم التالي لمغادرة الرئيس يانكوفيتش صوّت البرلمان الأوكراني على إقالة الرئيس من منصبه بسبب عدم تنفيذ مهامه كما قرر البرلمان الأوكراني إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البلاد في 25 مايو، كما عين البرلمان ألكسندر تورتشنيوف رئيسا جديدا له، وفي 27 فبراير قرر البرلمان تعيين أرسيتي ياتسيتيوك رئيسا للحكومة الأوكرانية. من جانبه أعلن يانكو فيتش أنه لم يقم بتقديم استقالته ويعتبر ما يجري في البلاد انقلابا كما دعت وزارة الخارجية الروسية من جهتها الى تنفيذ اتفاق 21 فبراير معتبرة عزل يانكوفيتش غير شرعي[17]. هذا الموقف ترجمته السلطات الروسية على واقع الميدان الأوكراني عبر دعمها المادي والمسلّح غير المعلن للانفصاليين الموالين لها الذين خاضوا معارك عنيفة ضد القوات الحكومية الأوكرانية فبسطوا خلالها سيطرتهم الكاملة على اقليم شبه جزيرة القرم الإستراتيجي الذي أجرت فيه الحكومة المحلية الموالية لموسكو وبدعم أمني من الانفصاليين المسلحين استفتاء لتقرير المصير بتصويت لصالح أو ضدّ الانضمام إلى روسيا ؛ ونظـرًا لأن غالبية سكان إقليم القِـرم هم من الإثنية الروسية، كانت نتائج التصويت في هذا الاستفتاء ايجابية لصالح الانضمام إلى موسكو، وكنتيجة لما آلت إليه نتائج هذه الانتخابات وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبحضور كل من القيادات المحلية الجديدة بإقليم القرم ومدينة سيفاستوبول اتفاقية في 18 من مارس 2014 ضم بموجبها اقليم القرم إلى السيادة الروسية، وذلك في ظل معارضة كل من حكومة كييف والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية الذين نددوا بهذا الاتفاق الموقع وفي شرعية الاستفتاء الذي تم إجراءه في إقليم القرم، معتبرين ذلك انتهاك صارخ لأحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة ولمقتضيات الشرعية الدولية، في المقابل اعتبرت السلطات الروسية أن الاستفتاء الذي تم إجراؤه عبر بوضوح عن إرادة سكان شبه جزيرة القرم وفي علاقة بمجريات وتطورات هذه الأزمة فرضت الولايات المتحدة وأوروبا كنتيجة لتصرفات السلطات الروسية المخالفة للقانون الدولي عقوبات على موسكو تمثلت في فرض حظر السفر على عدد من الشخصيات الروسية

وتجميد أرصدتهم البنكية إضافة إلى سحب عضويتها من مجموعة الدول الثماني الكبرى المصنعة ووقف المبادلات الاقتصادية بينها وبين الغرب[18].

إن تحقيق أهداف السياسة الخارجية بواسطة الوسيلة العسكرية ليس مرتبط دائما باستعمال القوة المادية، وإنما - أيضا - من خلال بناء التحالفات والتكتلات الدفاعية المشتركة ومبيعات الأسلحة والعتاد العسكري الذي يشكل إحدى أهم الأدوات التي تعتمدها روسيا للنهوض باقتصادها الوطني.

الخاتمة:

إن الدارس للمرحلة التاريخية التي مرّت بها السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الإتحاد السوفيتي يتأكّد من أهمية المُقومات المتعلقة باستقراره كمقومات لبناء القوة الشاملة للدولة على اعتبار أن هذه المقومات في حال توفرها تعطي للدولة هامش أكبر للمناورة على مستوى الساحة الدولية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الخارجية على الضوء الذي يتناسب ويخدم مصالحها الداخلية، وعلى عكس ذلك فإن هذه المقومات في حال غيابها أو ضعفها فهي تحد من حرية الحركة الخارجية للدولة وتقلص من هيبتها داخل المجتمع الدولي الأمر الذي يجعلها في بعض الأحيان مطمع لعدد من القوى الدولية التي تستغل نقاط ومكامن هذا الضعف لأجل تحقيق مكاسب جيوإستراتيجي ، وهذا ما عكسه الوضع الروسي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي لذلك سعت السلطات الروسية المتعاقبة على الحكم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لبناء دعائم القوة الذاتية للاتحاد الروسي لتختلف توجهات السياسة الخارجية والتبعات المترتبة عن كل توجه باختلاف القادة الروس.

المـراجـــــــع:

[1] - سعود صالح، السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962-1981، ص 38 رسالة ماجستير بكلية القانون والسياسة بغداد ،1984

[2]- لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، الإمارات:(مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ط 1 2005) ،ص 15-16

[3] - ألكسندر دوغين، اسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، طرابلس دار الكتاب الجديدة، ط1 2004 ص 89.

[4] - سعود صالح، مرجع سبق ذكره، ص60.

[5] - ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت دار الكتاب العربي 1985، ص 205

[6] - Pascal Boniface: le monde contemporain (grandes lignes de partage) France quadrige 2003) p 92-93.

[7]- لمى مضر جريء الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2009، ص 153-154

[8] - عبد المنعم سعيد كاطو،" الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية "، مجلة السياسة الدولية العدد 170 اكتوبر 2007، ص 97

[9]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،ص 473.

[10] - لمى مضر جريء الإمارة، مرجع سبق ذكره، ص 163

[11]- لمى مضر جريء الأمارة، مرجع سبق ذكره، ص 77

[12] - المادة 102 من الدستور الروسي.

[13]- الرئيس الروسي يوقع تعديلات دستوريا بتمديد فترة الرئاسة 2009/01/21
للمزيد يراجع الرابط:
https://edition.cnn.com/arabic/2008/world/12/30/russia.modredev/index.html

[14] - احمد سيد حسين، تباين الرؤى العربية الرسمية حول سياسات روسيا تجاه اقليم الشرق الأوسط، القاهرة المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،
ص 1، 2014/05/28.
http://www.ressmideast.org./html.

[15]- احمد حسين شحيل، " السياسة الروسية تجاه العراق ما بعد 2003 ،المجلة السياسية والدولية 27/06/2013
http://www.iasj.net/iasj? Func =Fultest of old = 9423

[16] - مجلس الأعمال العربي الروسي 2014/10/16
http://www.ny/arab/about/index.php

[17] - عام على بدء أحداث الميدان في أوكرانيا
http//www.arabic.r.com/news/765524

[18]- مركز عمران للدراسات الإستراتيجية تقدير موقف حول الأزمة الأوكرانية الموقع الإلكتروني www.omranpirast.org تاريخ النشر 2014/03/20